المجلة الصباح
العدد 3124 - السنة الحادية عشرة
الإثنين 10 ذي القعدة 1439 - الموافق 23 يوليو 2018
Monday 23 July 2018 - No.3124 - 11 th Year

«الموانئ»: استئناف الحركة بشكل كامل بموانئ البلاد

أعلنت مؤسسة الموانئ أمس استئناف حركة الملاحة البحرية بالكامل في ميناء الشعيبة الساعة 7 صباحا بعد أن تم تشغيله مساء أمس الاول الساعة 30ر11 مساء للمغادرة فقط لافتة إلى ان العمل في ميناء الشويخ وميناء الدوحة استؤنف بشكل كامل الساعة 11 مساء أمس الاول.

وقالت (المؤسسة) في بيان لـ(كونا) إن حركة الملاحة البحرية في الموانئ الثلاثة استؤنفت بناء على الإفادات الميدانية من مديري العمليات البحرية بتحسن حالة الطقس والرؤية الأفقية.

وكانت مؤسسة الموانئ الكويتية أعلنت أمس توقف حركة الملاحة البحرية في موانئ الشويخ والشعيبة والدوحة بسبب سوء الأحوال الجوية التي تتعرض لها البلاد حاليا من غبار وسرعة رياح

أعلن تسلمه إخطار المجلس الأعلى للقضاء بشأنها

الغانم: سنتخذ الإجراءات القانونية بشأن الطبطبائي والحريش

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خطورة ملف الشهادات المزورة والآثار المترتبة عليه داعيًا كافة المسؤولين والمعنيين بهذا الملف إلى الاستمرار بكشف هذا الملف وعدم الرضوخ لأي ضغوطات.

وأضاف الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة أمس «أود بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الغالبية الساحقة من إخواني النواب الذين تحدثوا معي أن اشكر وأشد على يد الأخ الفاضل الدكتور حامد العازمي وزير التربية والتعليم العالي وكافة المعنيين في وزارة التعليم العالي على ما يقومون به تجاه كشف ملف الشهادات المزورة».

وقال «هذا الملف في غاية الخطورة فلا يمكن أن نتخيل بأن مزورًا يعلم أبناءنا أو من يعمل في وظائف عامة وهو صاحب شهادة مزورة أو شهادة وهمية».

ودعا الغانم الوزير العازمي وكافة المعنيين إلى الاستمرار في كشف هذا الملف وعدم الرضوخ لأي ضغوطات تأتيهم مضيفا «واضح أن هذا الملف أزعج الكثيرين لكني أيضا واثق من الإخوة الأفاضل المعنيين بوزارة التعليم العالي والمعنيين بهذا الملف بدور الكثير من النواب في بحث هذا اللف منهم الدكتور عودة الرويعي والدكتور خليل عبد الله ابل وأعضاء اللجنة التعليمية سواء في المجلس السابق أو المجلس الحالي.

وأشاد الغانم بالوقت نفسه بدعم نيابي كامل لوزير التربية وسنظل مراقبين ومتابعين لهذه القضية حتى تنتهي

■ نشد على يد الوزير العازمي في العمل على كشف ملف الشهادات المزورة ويجب أن تكشف أسماؤهم للعامة

الغانم مصرحاً لوسائل الإعلام أمس

■ ندعو المسؤولين لعدم الرضوخ لأي ضغوطات .. و لا يمكن أن نتخيل بأن مزورًا يعلم أبناءنا

■ دعم نيابي كامل لوزير التربية وسنظل مراقبين ومتابعين لهذه القضية حتى تنتهي

■ البيان الختامي للاتحاد البرلماني أشاد بدور الكويت في الدفاع عن القضية الفلسطينية

وأضاف الغانم «أؤكد لهم كما أكدوا لي دعم الدكتور حامد العازمي في هذا الملف وسيظل المجلس مراقبًا ومتابعًا لهذه القضية حتى تنتهي وبعد إدانة من زوروا شهاداتهم يجب أن تكشف أسماؤهم للعامة».

من جهة أخرى أعلن الغانم تسلمه إخطارًا من رئيس المجلس الأعلى للقضاء بخصوص الأحكام الصادرة على النائبين الدكتور وليد الطبطبائي والدكتور جمعان الحريش مبينًا أنه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية والدستورية بهذا الشأن.

وأضاف «اللجنة التشريعية يجب أن تنتهي من تقريرها قبل بداية دور الانعقاد القادم وسيناقش هذا التقرير في أول جلسة عادية في دور الانعقاد وليس هناك دورة طارئة أو شيء من هذا القبيل».

وحول مشاركة الوفد البرلماني الكويتي في الدورة الثامنة والعشرين الاستثنائية للاتحاد البرلماني العربي الذي عقد بالقاهرة بشأن قضية فلسطين أكد الغانم أن مستوى الحضور كان عاليًا جدًا وذلك لأهمية القضية مضيفًا أن الاجتماع عقد بناء على طلب من البرلمان الكويتي.

وذكر الغانم «أن البيان الختامي وكلمات الرؤساء كانت بها إشادة بدور صاحب السمو أمير البلاد - حفظه الله ورعاه - وإشادة بموقف الكويت في مجلس الأمن وكذلك إعلان عن مشاعر الشعوب العربية تجاه كل ما يحدث في الأراضي العربية المحتلة بفلسطين

«إعادة الهيكلة» يطلب من «التعليم العالي» اسماء «المزورين» لوقف الدعم عنهم

«الخدمة المدنية»: سحب المزايا المالية والإدارية من أصحاب الشهادات المزورة

■ نعمل بموجب القوانين ولن نتهاون أو نتستر مع من ترد أسماؤهم من وزارة التعليم العالي

«الخدمة المدنية» تقرر سحب المزايا المالية والادارية لأصحاب الشهادات المزورة

أعلن رئيس ديوان الخدمة المدنية أحمد الجسار ان الديوان قام باتخاذ عدة إجراءات بعد ورود كتاب من وزارة التعليم العالي أخيرا مرفقا به كافة الاسماء المشكوك في حصولها على مؤهلات غير معتمدة وصدور قرارات ادارية من الوزارة بسحب معادلة الشهادات غير المعتمدة.

وقال الجسار في تصريح لـ(كونا) امس ان من هذه الإجراءات "توجيه مخاطبات للوزراء التي تتبع لهم الجهات الحكومية التي يعمل بها كافة الإسماء الواردة في كتاب (التعليم العالي) بسحب القرارات الإدارية الصادرة بناء على شهادات غير معتمدة مثل (تعيين - تعديل وضع - تغيير مسمى - منح مزايا مالية).

وأوضح أن من الإجراءات أيضا "استرجاع كافة الأموال التي صرفت بدون وجه حق والتي صرفت بناء على القرارات الإدارية الواردة".

وذكر ان من الاجراءات كذلك "إبلاغ الهيئة العامة للقوى العاملة (برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة) بالقيام بأمرين الاول وقف صرف دعم العمالة الخاص بالعاملين في القطاع الخاص من حملة الشهادات غير المعتمدة واسترجاع ما تم صرفه بدون وجه حق بموجب هذه الشهادات".

وأضاف ان الأمر الثاني "وضع قيد وحظر على كافة من وردت أسمائهم من وزارة التعليم العالي في النظام الخاص للباحثين عن عمل وصرف دعم العمالة".

وأشار الى ان من بين هذه الإجراءات "وضع قيد وحظر على كافة من وردت أسماؤهم من الحاصلين على شهادات غير المعتمدة والمزورة من وزارة التعليم العالي في نظام التوظيف المركزي الخاص للباحثين عن عمل بالقطاع الحكومي".

ولفت ان من بين الاجراءات "وضع قيد وحظر على كافة من وردت أسماؤهم من الحاصلين على شهادات غير المعتمدة والمزورة من وزارة التعليم العالي في النظام المتكامل للخدمة المدنية والمتعلقة بكافة المعاملات لأي من هذه الأسماء سواء كانت معاملات مالية أو ادارية".

وأكد الجسار أن ديوان الخدمة المدنية يعمل بموجب القوانين والقرارات المنظمة ولن يتهاون أو يتستر مع من ترد أسمائهم من وزارة التعليم العالي فيما يتعلق بالشهادات المعتمدة هذا بالإضافة إلى قيام الديوان الخدمة بالتنسيق المستمر مع وزارة التعليم العالي في كافة الإجراءات المتخذة في هذا الشأن.

وشدد ان هذه الإجراءات التي اتخذها الديوان تأتي في إطار مكافحة الفساد وتطبيق القانون على الجميع حيث قام خلال فترات سابقة بالتعاون مع وزارة التعليم العالي في مراجعة بيانات من وردت أسماءهم من وزارة التعليم العالي والمشكوك في حصولهم على مؤهلات غير معتمدة وطلب الافادة عما اذا كانوا يعملون بجهات حكومية من عدمه مع تحديد هذه الجهات وكذلك مدى استفادتهم من هذه المؤهلات.

وقال ان ديوان الخدمة المدنية قام تحت متابعة وإشراف نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح وقيادي الديوان بإجراء البحث اللازم بكل دقة وسرعة ممكنة وموافاة (التعليم العالي) بما انتهى اليه البحث ومخاطبتهم بمن يعمل بالقطاع الحكومي ومن يعمل بالقطاع الخاص من الأسماء التي تم الإستفسار عنها من قبل الوزارة

وعلى صعيد متصل قال برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة إنه طلب من وزارة التعليم العالي تزويده بأسماء اصحاب الشهادات المزورة لوقف دعم العمالة عنهم واسترداد ما تم صرفه لهم دون وجه حق واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بهذا الشأن.

وأوضح الأمين العام للبرنامج فوزي المجدلي في تصريح صحفي أمس ان (إعادة الهيكلة) خاطب (التعليم العالي) من اجل التنسيق والتعاون لوضع آلية محددة لتفادي عملية تزوير الشهادات الدراسية مستقبلا.

وذكر أن البرنامج قدم اقتراحا باضافة مستند ضمن المستندات الواجب تقديمها لوزارة التعليم العالي لاستكمال الدراسة للعاملين في القطاع الخاص يتمثل في موافقة البرنامج على الدراسة وذلك حفاظا على المال العام.

وأشار المجدلي بان اضافة شرط الحصول على إذن (البرنامج) لاستكمال دراسة الموظف في القطاع الخاص يساعد على التحقق من صحة الشهادات الدراسية وعدم تزويرها كونه إجراء سابق على الالتحاق بالدراسة.

وأشار الى اكتشاف البرنامج مخالفة عدد من الاشخاص لاحكام قرار مجلس الوزراء رقم (572 لسنة 2009) الخاص بشروط الجمع بين العمل والدراسة دون اخذ الاذن بذلك مبينا انه يتم احتساب ما صرف لهم من رواتب خلال فترة الدراسة كمديونية.

ولفت الى ان البرنامج هو الذي يتولى صرف دعم العمالة للعاملين في الجهات غير الحكومية ويحدد قيمة هذا الدعم استنادا للمؤهل الدراسي اضافة الى اشتراط معادلة الشهادات الصادرة من خارج البلاد من الوزارة المعنية لإتمام اجراءات الصرف

■ الإجراءات التي تمت تأتي في إطار مكافحة الفساد وتطبيق القانون على الجميع

بلغ عددها 377 ألف حبة «كبتاغون» في جمرك منفذ العبدلي

«الجمارك» تضبط أكبر كمية من الحبوب المهربة خلال 2018

مدير عام الجمارك يتفقد الضبطية

تمكن رجال الجمرك البري بمنفذ العبدلي الحدودي من ضبط سائق شاحنة عربي الجنسية قادم من العراق عبر منفذ صفوان الحدودي حاول ادخال مايقارب عدد 377 الف حبة يشتبه انها من الحبوب المخدرة نوع كبتي، وذلك بان قام بإخفاءها بشكل مصنعي باخر ذبة للشاحنة، وفور إكتشاف الحبوب توجه على الفور المستشار: جمال الجلاوي يرافقه مشعان السعيدي مدير إدارة الجمرك البري وسامي الكندري مدير مكتب المدير العام ورائد البركة رئيس مكتب البحث والتحري الى مقر جمرك العبدلي.

ومن جانبة اكد المدير العام للادارة العامة للجمارك المستشار جمال الجلاوي ان الضبطيات المتلاحقة في مختلف المنافذ تأتي انطلاقا من احساس منتسبي الإدارة بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم وتعكس مدى يقظتهم.

■ جمال الجلاوي: الضبطيات المتلاحقة دليل على يقظة منتسبينا واحساسهم بالمسؤولية

واشاد الجلاوي بجهود جمارك منفذ العبدلي وتحملهم المسؤولية الملقاة على عاتقهم واصفا اياهم بالعين الساهرة لحماية وطننا الغالي تجاه كل من تسول له نفسه محاولة إدخال اي ممنوعات سواء بالطرق السرية أو المبتكرة.

وشدد على ان منتسبي الإدارة دائما بالمرصاد لصد الممنوعات في مختلف المنافذ الحدودية البرية والبحرية والجوية مبينا ان حضوره إلى منفذ العبدلي لإيصال رسالة واضحة بان (الجمارك) عائلة واحدة وفريق واحد لخدمة الكويت.

ولفت الى ان هناك خطة آمنية جمركية جديدة في جمرك العبدلي بعد ضبطية الحبوب الضخمة والتي اتت بعد ايام قليلة من ضبط 96 الف حبة كابتجون في باص يقوده خليجي.

ونقل البيان عن مدير الجمرك البري مشعان السعيدي قوله ان هذه الضبطية وغيرها لم تات من فراغ بل نتاج العمل اليومي والدورات الداخلية والخارجية لرجال الجمارك والتوجيهات اليومية وخطط العمل الدورية التي توضع كل يوم اضافة الى فطنة رجال الجمارك.

رجال الجمارك يقومون بكشف الحبوب المخدرة

بموعد أقصاه 18 نوفمبر المقبل

«هيئة الشراكة» تدعو الشركات لإبداء الرغبة بالاستثمار في مشروعات الكهرباء والماء

دعت هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص أمس الشركات المحلية والاقليمية والعالمية المتخصصة للتقدم بطلب ابداء الرغبة للاستثمار في مشروعات محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت بموعد اقصاه 18 نوفمبر المقبل.

وقالت الهيئة في بيان صحفي ان هذه الدعوة التي تأتي بالتعاون مع وزارة الكهرباء والماء للاستثمار في مشروعات (محطة الخيران) المرحلة الأولى و(محطة الزور الشمالية) المرحلة الثانية والثالثة بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفقا لأحكام القانون رقم 39 لسنة 2010. وأكدت أن المشروع يهدف إلى توفير احتياجات الدولة المتزايدة من الطاقة الكهربائية في البلاد بما يعزز الشبكة القائمة ويوفر البنية التحتية الأساسية لتنفيذ مشروعات الدولة الأخرى الواردة ضمن خطتها التنموية وتغطية ما تحتاجه من طاقة ومياه.

وأضافت ان المشروع يهدف أيضا الى تشجيع مشاركة القطاع الخاص والاستفادة من خبراته في المشروعات الإنشائية والتنموية في الدولة فيما يتعلق بتخفيض تكاليف انشاء وتشغيل محطات القوى الكهربائية والسرعة في الإنجاز والاستغلال الامثل للمصادر الطبيعية للبلاد.

وأوضحت ان مشروع (محطة الزور الشمالية الثانية والثالثة) يعتبر المرحلة الثانية من مشروع محطة الزور الشمالية حيث سيتم تنفيذه وفقا لنظام التصميم والبناء والتمويل والتشغيل والتحويل لمحطة إنتاج طاقة كهربائية بقدرة إنتاجية 2700 ميجاوات وتعمل بتكنولوجيا الدورة المركبة وتحلية المياه بقدرة إنتاجية 165 جالون إمبراطوري